الفصل الخامس

نتائج دراسة القائم بالاتصال

إدراك القائم بالاتصال لدور مؤسسات المجتمع المدنى فى تنمية الثقافة السياسية

نلقى الضوء من خلال هذا الفصل على مؤسسات المجتمع المدنى المعنية بشأن المرأة وذلك من خلال التعرض لنبذة مختصرة عن تلك المؤسسات والجمعيات التى تم تطبيق لدراسة عليها ثم نعرض بعد ذلك لنتائج دليل المقابلة المتعمقة الذى تم تطبيقه مع القائمين بالاتصال فى تلك المؤسسات.

أولاً: الهدف من اجراء دليل المقابلة:

- التعرف على تصور مؤسسات المجتمع المدنى بالنسبة لدورهم فى تنمية الوعى السياسى للمرأة وترسيخ القيم السياسية لديها.
- التعرف على تقييم مؤسسات المجتمع المدنى لدورهم الفعلى فى تنمية الوعى السياسى للمرأة.
- رصد رؤية مؤسسات المجتمع المدنى للتغير الذى طرأ على الثقافة السياسية للمرأة بعد الثورة من حيث القيم السياسية الإيجابية والسلبية.
- التعرف على تقييم مؤسسات المجتمع المدنى لدور الصحف فى تنمية الوعى السياسى للمرأة.
- التعرف على تقييم مؤسسات المجتمع المدنى لدور التليفزيون فى تنمية الوعى السياسى للمرأة.
- التوصل لمدى وجود تكامل بين كل من الصحف والتليفزيون ومؤسسات المجتمع المدنى فى تنمية الوعى السياسى للمرأة المصرية.

ثانياً: مجتمع دراسة مؤسسات المجتمع المدنى:

قامت الباحثة بإجراء مقابلة متعمقة فى مؤسسات المجتمع المدنى المهتمة بقضايا المرأة التى تشمل الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية والمجالس المتخصصة.

عينة المقابلات المتعمقة مع القائمين بالاتصال فى مؤسسات المجتمع المدنى:

شملت العينة ١٦ شخصية من الشخصيات القيادية فى مؤسسات المجتمع المدنى المهتمة بالمرأة وتضمنت هذه الشخصيات رؤساء مجالس الإدارات والقائمين بالاتصال ومسئولى الإعلام، وقد استغرقت المقابلات فى المتوسط ٣٠ دقيقة.

دليل المقابلات المتعمقة:

شمل دليل المقابلات المتعمقة مع مؤسسات المجتمع المدنى المعنية بشأن المرأة مجموعة من نقاط المناقشة التى تتناول تصور دور تلك المؤسسات فى تنمية الوعى السياسي للمرأة وتقييمهم لأداء مؤسساتهم فى القيام بهذا الدور، بالإضافة للتعرف على التغيرات التى طرأت على الثقافة السياسية للمرأة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ورؤيتهم لدو رالصحف والتليفزيون فى التوعية السياسية للمرأة ثم التوصل لمدى وجود تكامل بين الصحف والتليفزيون مع مؤسسات المجتمع المدنى فى تنمية الثقافة السياسية للمرأة.

الإطار الزمنى للمقابلات المتعمقة:

تم اجراء المقابلات المتعمقة خلال شهر أبريل ٢٠١٣.

أولاً: نبذه مختصرة عن مؤسسات المجتمع المدنى محل الدراسة:

١ ـ المركز المصرى لحقوق المرأة:

هيئة مستقلة غير حكومية وغير حزبية وهو مهتم بالأساس بدعم ومساندة المرأة في نضالها من أجل حصولها على حقوقها كاملة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل. ويعمل المركز على التصدي لكافة أشكال التمييز ضد المرأة وتحفيز السلطات التشريعية على إعادة النظر في كافة التشريعات التي تتعارض مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة وفي مقدمتها الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وفي هذا الإطار يهتم المركز من خلال برامجه بتنمية وعي المرأة وتأكيد أهمية مشاركتها في الحياة العامة كناخبة ومرشحة بالإضافة إلى تنمية وعيها القانوني من خلال تبسيط المفاهيم القانونية في المسائل والمشكلات التي تواجهها فى حياتنا اليومية.

٢ ـ مؤسسة قضايا المرأة المصرية "سيولا":

مؤسسة قضايا المرأة المصرية هي مؤسسة أهلية أنشأت عام ١٩٩٥ بهدف تقديم الدعم والمساندة القانونية للمرأة المصرية وتسعى المؤسسة أيضا إلي تزويد المرأة بالمهارات والقدرات التي تمكنها من ممارسة حياتها والتغلب علي مشكلاتها، ويقدم مركز قضايا المرأة المصرية مبادرة في مجال التصدي لانتهاك حقوق المرأة ومساندتها في الحصول على حقوقها القانونية والاجتماعية و الاقتصادية والثقافية، وقد أفردت المؤسسة هدفا جديدا لها من أجل عدالة أكثر للمرأة المصرية وفقا للدستور والاتفاقات الدولية بالإضافة إلي تأصيل حقوق المرأة باعتبارها جزء من حقوق الإنسان، و تغيير الموروث الثقافي المناهض لحقوق المرأة المصرية و العمل على تمكين المرأة ومحاربة كافة أشكال العنف ضدها.

٣ ـ مؤسسة ماعت:

مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان هى مؤسسة أهلية غير هادفة للربح تعمل على دمج المنهج الحقوقى فى فى مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتسعى لتحقيق عدة أهداف من أهمها:

- نشر وترسيخ ثقافة السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان ونبذ العنف ومكافحة الجريمة والفساد.
- تفعيل المواثيق والاتفاقيات الدولية الداعمة للسلام العادل والدائم وحقوق الإنسان..
- تعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون.
- رفع وعى المواطنين بالحقوق القانونية والدستورية.
- رفع وعى وتدريب القيادات الشابة في مؤسسات المجتمع المدني.

٤ ـ جمعية نهوض وتنمية المرأة:-

جمعية نهوض وتنمية المرأة" هى جمعية أهلية مصرية مستقلة، تعمل بشكل مباشر مع النساء المعيلات وأسرهن ومؤخراً أيضاً مع فئة الشباب، وذلك فى أفقر مناطق القاهرة الكبرى والتى

يطلق عليها المناطق العشوائية، حيث تعمل فى أربع محافظات أخرى هى القليوبية والغربية وحلوان وجنوب سيناء، بالإضافة إلى الارتقاء بوضع المرأة على المستوى القومى والمحلى.

وتهدف الجمعية إلى تحقيق عدة أهداف منها:

- تمكين المرأة اقتصادياً من خلال توفير القروض متناهية الصغر وإيجاد فرص العمل والتدريب.
- تمكين المرأة اجتماعياً عن طريق إعطائها مهارات التفاوض، محو أميتها وتوعيتها صحياً.
- تمكين المرأة قانونياً، عن طريق توفيرالمساعدة القانونية لها وتوعيتها بحقوقها القانونية.
- تمكين المرأة مجتمعياً وسياسياً، عن طريق توفير المهارات الحياتية اللازمة والتوعية، وإعطاؤها المهارات، والأدوات التي تمكنها من المشاركة كمواطنة كاملة.
- توصيل حقوق المرأة المعيلة والفئات المهمشة لصناع القرار، وتنبيه صانع القرار لأي سياسات أو قوانين تميز ضد المرأة.
- تنظيم المجتمع عن طريق خلق كوادر تكون هي حلقة الوصل بين أفراد المجتمع والأجهزة الحكومية.

٥ - الجمعية المصرية للمشاركة المجتمعية:

هي جمعية غير حكومية وغير هادفة للربح تأسست في مايو ٢٠٠١، تعمل بجهد على تفعيل الحقوق الدولية للطفل والمرأة ونشر ثقافة حقوق الإنسان وذلك بمرجعية الإتفاقيات الدولية مثل إتفاقية حقوق الطفل وإتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة وذلك من خلال تمكين الجمعيات والمؤسسات الأهلية والعمل على تغيير السياسات والقوانين ، وأيضا من خلال الانضمام إلى الشبكات الدولية والإقليمية.

برامج الجمعية:

برنامج تنمية الديمقراطية: يهدف إلى تفعيل دور المواطنين فى ممارسة وتفعيل الديمقراطية والإصلاح السياسى حيث تقوم الجمعية بمراقبة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والنقابية والعديد من الانتخابات الأخرى وذلك من خلال برنامج مرصد حالة الديمقراطية " وهو برنامج لديه صلة قوية بالإعلام والذي يقوم بتغطية ونشر جميع تقارير المراقبة الصادرة عن المرصد ، كما يصدر البرنامج تقرير سنوي عن " تنمية الديمقراطية في مصر.

برنامج المساواة فى النوع: يهدف الى تفعيل تطبيق إتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة وذلك على ثلاث مستويات ، الأول: مستوى مؤسسي: من خلال بناء قدرات جمعيات ائتلاف السيداو ، والثاني مستوى قانوني: من خلال العمل على ترك التحفظات و تبني البروتوكول الاختياري للسيداو ، والثالث مستوى ثقافي: من خلال رفع الوعي وتغيير توجهات المؤثرين والفاعلين تجاه حقوق المرأة وتحريك المجتمع ككل تجاه محاربة العنف ضد المرأة ، كما يهدف البرنامج الى تدعيم سياسات وتشريعات لنشر المساواة في النوع في المجتمع المصري ، وفي

سبيل تحقيق هذه الأهداف يقوم البرنامج بتنفيذ بحوث ميدانية على بعض الظواهر المؤثرة على بعض الظواهر المؤثرة على النوع الاجتماعي مثل " حساب الكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة " وظاهرة " الاتجار بالبشر" إلى جانب الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق المرأة وأخيراً المشاركة في وضع مقترحات لتعديل القوانين مثل قانون الأحوال الشخصية.

٦ ـ أكت(مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية):

تأسس مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت) كمنظمة غير حكومية تعمل في مجال التنمية في عام ١٩٩٠ طبقا للقانون المدني، و قد ظهرت فكرة إنشاء المركز لتلبية الاحتياجات المؤسسية و المجتمعية للمنظمات غير الحكومية و منظمات المجتمع المدني المختلفة، و ذلك بتقديم المساندة لتطوير القدرات التنظيمية و الفنية و الإبداعية لمنظمات المجتمع المدني من أجل تفعيل دورهم في المشاركة المجتمعية و تدعيم ثقافة المواطنة.

و تتمثل رسالة مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية Act في رفع مهارات الاتصال في العمل التنموي و مساعدة المجموعات المجتمعية على تنظيم أنفسهم، و السعي إلى التشبيك مع و بين المجموعات التنموية المختلفة في مصر و العالم العربي و كذلك توفير قاعدة معلوماتية للمصادر التعليمية المختلفة و بناء قدرات المجموعات النسوية و الفئات المهمشة و تفعيل المشاركة السياسية و المجتمعية لفئات المجتمع المختلفة.

الأهداف العامة للمركز:

- تطوير استراتيجيات و آليات لضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع.
- بناء قدرات منظمات المجتمع المدني التي تعمل في قضايا التنمية و حقوق الإنسان و حقوق النساء في مجال الدعوة و كسب التأييد من خلال برامج مرتكزة على المنهج الحقوقي في التنمية.
- تطوير استراتيجيات لإعادة بناء منظمات المجتمع المدني على أساس المساواة بين الجنسين.
- نشر المعرفة في مجال حقوق النساء و مناهضة العنف الواقع عليهن والمساعدة على تنظيمهن من أجل الحصول على هذه الحقوق و كذلك تطوير آليات ملائمة لذلك.

٧ ـ مؤسسة المرأة الجديدة:

مؤسسة المرأة الجديدة منظمة مصرية غير حكومية ذات توجه نسوي وقد بدأت نشاطها عام ١٩٨٤، تتبلور رؤيتها فى الإيمان بحق النساء غير المشروط في الحرية والمساواة، والعدالة الاجتماعية والإيمان بأن حقوق النساء الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وحقوقهن

الانتخابية والحق في المواطنة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وفى هذا الإطار ترى المؤسسة أنه لا يمكن فصل النضال من أجل حقوق النساء عن نضال الأمم والشعوب من أجل العدالة والتحرر من القمع

وتهدف بشكل أساسى إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي سواء تعلق ذلك بالمنظومة الثقافية أو السياسية أو التشريعية المقاربة التي تتبناها المرأة الجديدة

٨- رابطة المرأة العربية:

رابطة المرأة العربية هي منظمة غير حكومية، هدفها ثقافي واجتماعي، تعمل كمظلة لشبكة من الجمعيات الأهلية وتتعاون مع كافة الهيئات الحكومية ومع الهيئات والمؤسسات والمنظمات الأخرى التي تعمل لخدمة المرأة بمصر والبلدان العربية للنهوض بالمرأة من خلال التأثيرفي السياسات والتشريعات، وتقديم الخدمات والبرامج التي توفر لها الأمن والأمان الأسري والاجتماعي؛ وفقا للمنظومة المتكاملة لحقوق الإنسان.

وتتبلور رؤية الرابطة فى أنها تسعى جاهدة العربية لزيادة قدرة المرأة على المشاركة الفعالة وعلى قدم المساواة في مجتمعاتهم المحلية، وكذلك تشجيع وتعزيز دور المرأة في المجتمع.

وذلك من خلال التحالف والتعاون مع الجهات المعنية الأخرى – مثل الجامعات والنقابات العمالية ووسائل الإعلام – لرفع مستوى الوعي لحقوق المرأة. من أجل مستقبل أفضل، ومن أجل تحسين الوضع الحالي للمرأة المصرية، والتحالف يهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

– تنظيم برامج تدريبية لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة وتمكينها من التعامل بفعالية مع مختلف المؤسسات

–عقد أنواع مختلفة من الاجتماعات للحوار المفتوح بين الجهات المعنية والمشاركة في قضايا المرأةالعربية ورفع مستوى الوعي في المنطقة العربية.

– نشر المعارف والمهارات والمواقف، التي من شأنها تحسين أنماط مختلفة من السلوك داخل الأسرة العربية.

– إقامة علاقات مع مختلف المنظمات المعنية مع مشاكل النساء.

٩ ـ نظرة للدراسات النسوية:

نظرة للدراسات النسوية مجموعة تهدف إلى تكوين حركة نسوية مصرية تؤمن بأن القضايا النسوية والنوع الاجتماعي هي قضايا مجتمعية وسياسية تؤثر في تطور المجتمعات وتحررها، وتعمل المجموعة على إدماج هذه القضايا في المجالين العام والخاص في المجتمع. وفي إطار تحقيق أهدافنا والأفكار التي نؤمن بها يقوم فريق نظرة للدراسات النسوية بالعمل من خلال برامج ومبادرات تتضمن عدد من الأنشطة من ضمنها:

-العمل على إنتاج معرفي خاص بقضايا النساء والنوع الاجتماعي مستند إلي البحث والتوثيق والرصد والتحليل.

– دعم المدافعات عن حقوق الإنسان عن طريق تقديم الدعم القانوني والنفسي.

– دعم النساء في مجال العمل السياسي.

– الحملات الدعوية لوضع قضايا النساء والنوع الاجتماعي في خطة العمل السياسية والقانونية والثقافية والاجتماعية.

– التشبيك بين الفاعلين لتكوين حركة نسوية فاعلة وقوية.

– استخدام الفن بكافة أشكاله لتناول القضايا النسوية

١٠ ـ مؤسسة المرأة والذاكرة:

تشكلت "المرأة والذاكرة" عام ١٩٩٥، تسعى إلى تحقيق هدف رئيسى، وهو دعم وتمكين النساء من خلال إنتاج المعرفة ونشرها، وتتكون من مجموعة من الباحثات والباحثين المهمومين بتغيير الصور النمطية للنساء فى الثقافة السائدة، ارتكازاً على منظور النوع الاجتماعي (الجندر)؛ حيث تمثل الصور والأفكار الثقافية السائدة حجر عثرة أمام تحسين أوضاع النساء وحصولهن على حقوقهن. من أهم المعوقات السائدة التى تواجه المرأة العربية حالياً غياب مصادر المعرفة الثقافية البديلة العربى والعلوم الاجتماعية بشكل عام. الهدف من القيام بهذه الأبحاث المتخصصة هو إنتاج معرفة ثقافية بديلة حول النساء العربيات، واتاحتها كمادة يمكن توظيفها في زيادة الوعي ودعم النساء.

وتتبنى رسالة معرفية ثقافية، ترتكز على منظور النوع، تسعى من خلالها إلى الإسهام الفعّال فى إنتاج ونشر ثقافة بديلة، حول النساء فى المنطقة العربية، وتعيد قراءة التراث والتاريخ الثقافى بهدف تشكيل وعى داعم لأدوار .النساء الاجتماعية والثقافية فى مواجهة الصور السلبية والنمطية السائدة.

١١ - مؤسسة أيدام:

وتعمل من خلال مكتب الخدمات الإنسانية بمطرانية الأقباط الكاثوليك بالمنيا يعمل بجانب الفقراء والمهمشين والأكثر احتياجاً لتحقيق كرامة الإنسان وذلك من خلال تمكين المجتمعات ودعم المشاركة المجتمعية وتعظيم الموارد المحلية ولا سيما البشرية.

وتهدف أيدام لتحقيق مجتمع يسوده العدالة والسلام والتضامن الاجتماعى معتمداً على ذاته قادراً على توظيف موارده من أفراد ومؤسسات يعرفون حقوقهم وواجباتهم ويمارسونها بحرية من خلال فرص متساوية دون تفرقة بين أفراده على أساس لون أو دين أو جنس.

١٢ - مؤسسة حواء المستقبل:

تأسست عام ٢٠٠١ تعمل بمحافظة المنيا ومحافظات الصعيد حيث تتخذ من الأهداف الإنمائية للألفية إطاراً عاماً لعملها فتعمل بمحاور وقضايا متعددة منها قضايا المرأة والطفل والبيئة والمشاركة المجتمعية وقضايا التعليم والصحة.

وتسعى لتنمية المجتمع المحلى من خلال تنفيذ برامج ومشروعات تنموية يحتذى بها ودعم الكيانات المساندة لقضايا المرأة والطفل وتفعيل العمل التطوعى، وتهتم المؤسسة بنشر الثقافة الحقوقية بين النساء المجتمع من خلال ندوات التوعية ومراكز الاستماع والمشورة والمساندة والعمل على تمكين النساء سياسياً واقتصادياً وسياسياً.

١٣ - مؤسسة الحياة الأفضل:

منظمة غير حكومية تأسست عام ١٩٩٥ بمحافظة المنيا بهدف تحسين نوعية الحياة للفقراء من خلال تقديم خدمات للقرى مثل تطوير السكن وتقديم القروض للسيدات الفقيرات وتعمل على الحد من العنف تجاه المرأة، وتهتم بنشر الوعى الحقوقى لأفراد المجتمع وأصحاب الحقوق مع التركيز على الفئات الأكثر عرضة للخطر والذين يعانون من التمييز ومنهم النساء وذلك من خلال تنفيذ مشروعات عن تعزيز الديمقراطية، ومشروعات المشاركة المجتمعية وتمكين المجالس المحلية.

واهتمت مؤسسة الحياة الأفضل بعد ثورة ٢٥ يناير على على تنمية الديمقراطية من الريف إلى المدينة وكذلك بالتوعية السياسية والمشاركة السياسيةوفتح نقاش حول الدستور الجديد والتمثيل السياسى والعمل على جذب الناس للمشاركة فى العملية السياسية من خلال ترسيخ مفاهيم الدولة المدنية وحقوق المواطنة.

١٤ ـ جمعية سان مارك:

جمعية غير طائفية غير هادفة للربح أشهرت سنة ١٩٨٠ بمحافظة المنيا تعمل بصفة اساسية فى التنمية المتكاملة للمجتمع المحلى ولا سيما القرى والمجتمعات الريفية، وتقوم فلسفة الجمعية على المساعدة الناس فى الاستغلال الأمثل لأمكانياتهم وقدراتهم وتمكينهم فى سبيل تنميتها.

وتسعى الجمعية لدعم الفكر الإيجابى للمجتمع فى مسعاه نحو تحقيق تنمية متكاملة لكل فئاته خاصة المهمشة مثل المرأة والطفل باعتبارهم شركاء وليسوا مستهدفين من خلال المعايشة والمشاركة المجتمعية والدعم المؤسسى للكيانات الموجودة.

١٥ ـ الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية

تسعى الهيئة نحو تأكيد قيمة الحياة الإنسانية و الارتقاء بنوعيتها، و العمل نحو تحقيق العدالة و المساوة و نشر الفكر المستنير، و تأكيد الأخلاقيات و القيم الإنسانية المشتركة التي تدعو اليها الأديان و ترسيخ مشاعر الولاء و الانتماء و احترام التعددية و قبول الأخر.

وتهدف الهيئة إلى:

– التأكيد على الديمقراطية والمشاركة فى صنع القرار والألتزام بالقيم الدينية والإنسانية التى تؤكد على السلام الاجتماعى والعدل واحترام التعددية والتنوع.

– تبنى مفاهيم التعاون والشراكة فى مواجهة قضايا وهموم المجتمع مع الأجهزة التنفيذية والشعبية ومؤسسات المجتمع المدنى.

– المنهج القائم على الحقوق، المشاركة الكاملة والاندماج والمواطنة والحصول على الخدمات.

١٦ ـ المجلس القومى للمرأة

صدر بالقرار الجمهورى رقم ٩٠ لسنة٢٠٠٠ أُنشاء ما يسمى بالمجلس القومى للمرأة كشخصية اعتبارية و من أهم اختصاصاته يلى:

– أقتراح السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته فى مجال شئون المرأة وتمكينها وأدماج دورها فى برامج التنمية الشاملة.

وضع مشروع خطة قومية شاملة للنهوض بالمرأة وحل المشاكل التى تواجهها.–

إبداء الرأى فى جميع الاتفاقيات المتعلقة بالمرأة.–

إبداء الرأى فى مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة قبل عرضها على السلطة المختصة تمثيل المرأة فى المحافل والمنظمات الدولية المتعلقة بشئون المرأة.

تنظيم دورات تدريبية للتوعية بدور المرأة في المجتمع وبحقوقها وواجباتها–

- إنشاء مركز توثيق لجمع المعلومات والبيانات والدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة وإجراء والدراسات في هذا المجال

ثانياً: نتائج المقابلة المتعمقة مع القائمين بالاتصال فى جمعيات المرأة:

تصور مؤسسات المجتمع المدنى بالنسبة لدورها فى تنمية الوعى السياسى للمرأة وترسيخ القيم السياسية.

أجمع مفردات العينة على أنهم يعملون على نشر التوعية السياسية بالمجتمع بشكل عام وللفئات التى يستهدفونها وذلك من خلال الندوات التى يعقدونها ليعلموا المرأة أسس الاختيار السليم للمرشحين على أساس الكفاء بالإضافة لاهتمامهم بالتشبيك مع العديد من الجمعيات الأخرى من أجل توعية متوازية لتحقيق النتائج المرجوة وذلك من خلال إتفاقيات ومبادرات للتوعية السياسية من منظور حقوقى.

تقييم مؤسسات المجتمع المدنى لدورهم الفعلى فى التوعية السياسية للمرأة.

أجمعت غالبية مفردات عينة جمعيات المرأة على أن دورهم فى تنمية الوعى السياسى يهتم بالمشاركة السياسية فى المقام الأول.

وقد كشفت نتائج دليل المقابلة المتعمقة عن أربعة اتجاهات:

الاتجاه الأول: يهتم بنشر التوعية السياسية بشكل عام من خلال الندوات والدورات والمسارح التفاعلية التى تجدها أكثر الطرق تأثيراً على المرأة وذلك لتحفيزها على المشاركة بالتصويت والترشح للمجالس النيابية والمحلية، كما تهتم تلك الجمعيات بتعريف النساء بحقوقهن السياسية ومعايير اختيار المرشحين وكذلك تدريبهن على المساءلة المجتمعية للمحافظين والمجالس المحلية، بالإضافة لتعريفهم بالدستور ومواده الخلافية المتعلقة بالمرأة، وحثهم على رفض الرشاوى الانتخابية والوعود الكاذبة من بعض المرشحين.

الاتجاه الثانى: الذى ترى فيه الجمعيات أن التوعية المثلى تتحقق من خلال تعريف النساء بالمفاهيم السياسية كالديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمواطنة والتركيز على التوعية السياسية التى تسبق الأحداث السياسية الكبرى كالاستفتاءات والانتخابات وتتزامن معها.

الاتجاه الثالث: والذى يهتم بخلق نواة فى كل مجتمع من القيادات النسائية التى تنقل ما تتلقاه من تدريب وتوعية لمجتمعها، بالإضافة للاهتمام بتكوين الكوادر النسائية من خلال مساندة

المرشحات للمجالس النيابية بعمل دورات تدريبية لهن ولفريق من مساعديهم فى حملاتهن الانتخابية حيث تقوم تلك الجمعيات بتعليم المرشحات كيفية إعداد برنامج انتخابى ومهارة عرضه فى خمس دقائق وكيفية التغلب على المشكلات التى تواجههن أثناء الحملة وتعريفهن بكيفية تقديم طلبات الإحاطة والمناقشة وتدريب معاونيهم على الدعاية الانتخابية وطرق تسويق مرشحيهم.

الاتجاه الرابع: يتحدد فى إجراء المقابلات وموائد الحوار وذلك من خلال عقد مقابلات مع مسئولى الجمعية التأسيسية للدستور لإعلان تحفظاتهم على نسبة تمثيل المرأة فى الجمعية وإغفال حقوق المرأة فى بعض مواد الستور، بالإضافة إلى إعداد موائد الحوار أثناء إعداد قانون مباشرة الحقوق السياسية فضلاً عن عقد لقاءات مع مسئولى الأحزاب السياسية لإقناعهم بتقديم المرأة فى قوائمهم الانتخابية.

وبوجه عام فإن جمهور المرأة المستهدف لهذه الجمعيات كان للنساء الأقل تعليماً والأكثر فقراً فكان تركيز تلك الجمعيات على المناطق الشعبية والعشوائية فى القاهرة أما فى محافظة المنيا فكان تركيزها على القرى الأكثر فقراً.

إلا أن هناك من المعوقات ما يواجه تلك الجمعيات ويحول دون قيامها بدورها بشكل كامل.

المعوقات التى تواجه جمعيات المرأة فى القيام بدورها فى التوعية السياسية:

تنوعت المعوقات التى تواجه مؤسسات المجتمع المدنى ما بين معوقات قانونية ومجتمعية.

وقد كشفت نتائج دليل المقابلة المتعمقة عن اتجاهين:

الاتجاه الأول: والذى يرتبط بالمعوقات القانونية المتمثلة فى بعض القوانين التى تسببت فى تأخير الموافقة على المشروعات خاصة التى تتضمن كلمات المشاركة والمواطنة بالإضافة إلى وجود رقابة من جهاز الأمن الوطنى الذى يتدخل فى قبول أو رفض المشروعات وكذلك سلطة الضبطية القضائية التى منحت لبعض موظفى الشئون الاجتماعية والتى تتيح لهم ما يشبه التجسس على أعمال تلك الجمعيات بدرجة أثرت سلباً على صورة الجمعيات أمام الرأى العام مما دفع تلك الجمعيات للالتفاف حول تلك القيود القنونية من خلال تغيير أسماء المشروعات وتضمين التوعية السياسية فى محتواها أثناء التنفيذ.

الاتجاه الثانى: ويتمثل فى حالة الشك التى تملكت الجمهور نحو أهداف تلك الجمعيات ومصادر تمويلهم خاصة بعد قضية منظمات المجتمعات المدنى التى أثيرت بعد الثورة، بالإضافة للشك فى بعض الجمعيات لصبغتها الدينية حيث أن بعض الجمعيات بمحافظة المنيا تتبع الكنائس الإنجيلية مما يثير الشك لدى البعض بأنها تهدف فى مضمونها لأغراض التبشير.

التغير الذى طرأ على الثقافة السياسية للمرأة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير

وقد كشفت نتائج دليل المقابلة المتعمقة عن اتجاهين:

الاتجاه الأول: حيث أجمعت غالبية مفردات العينة على أن ثورة الخامس والعشرين من يناير كانت بمثابة منعطفاً تاريخياً جديداً للمرأة المصرية خرجت فيه من دائرة الصمت للتظاهر والاعتراض كما قامت به فى ثورة ١٩١٩، فاكتسبت المرأة المصرية العديد من القيم السياسية الإيجابية تمثلت فى **المشاركة** و**المقاومة** و**الثقة** التى كانت على عكس حالها قبل الثورة.

وقد أرجعت جمعيات المرأة خروج المرأة للمشاركة بشكل كبير كناتج لتغذية المرأة بالتوعية السياسية فى الفترة التى سبقت الثورة من خلال برامج التأهيل السياسى ودعم المرشحات ودعوة الرجال والنساء لمساندتهن حتى تغير اهتمام الناخبات فى مطالبهن من المرشحين بالتوظيف ليتحول للتساؤل عما ستحققه الناخبة للمرأة بالإضافة إلى تنامى رغبة النساء فى معرفة حقوقهن السياسية وبذلك تكون **قيمة المشاركة** قد ظهرت بشكل ملحوظ على المرأة بعد الثورة،

فيما يتعلق **بقيمة المقاومة** فقد برزت بشكل واضح من خلال إصرار المرأة على الحصول على حقوقها بالرغم من سلب مكتسباتها التى كانت قد حققتها قبل الثورة وتمثلت المقاومة فى المسيرات والوقفات الاحتجاجية التى قامت بها النساء لضعف تمثيلهن بالجمعية التأسيسة بالدستور بنسبة ٣٠% والذى رأينه على أنه تمثيل غير عادل بالإضافة لإحتجاجاتهن على المواد المتعلق بالمرأة فى الدستور واللائى رأين أنها تسلبهن حقوقهن.

أما فيما يتعلق **بقيمة الثقة** فقد تمثلت فى الإصرار على المشاركة إيماناً منهن بفاعليتهن السياسية وثقة منهن بأن قوتهم العددية حتماً ستؤثر على صنع القرار السياسى كما أثرت فى الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

الاتجاه الثانى: وهو ما يتعارض مع الاتجاه الأول حيث يرى أن المرأة قد فقدت كل مكاسبها إلا أن الثورة أبرزت لديها قيماً سياسية سلبية تمثلت فى الخضوع والتعصب.

فترى نسبة ضئيلة من جمعيات المرأة بمحافظة المنيا أن **قيمة الخضوع** زادت نتيجة لسيطرة الأسرة التى حالت دون خروجها للتصويت والمشاركة بدعوى الانفلات الأمنى والخوف من أحداث عنف قد تطرأ أمام اللجان الانتخابية من قبل أنصار المرشحين، فضلاً عن زيادة **التعصب** لدى السيدات سواء على المستوى الدينى أو السياسى.

دور الصحف فى التوعية السياسية للمرأة المصرية

كشفت نتائج دليل المقابلة المتعمقة عن اتجاهين:

الاتجاه الأول: والذى أرجع عدم وجود دور للصحف فى التوعية السياسية للمرأة لإنخفاض نسبة القراءة وارتفاع أسعار الصحف والذى يرى أن دور الصحف يقتصر على مجرد نقل الأخبار وتغطية الأحداث السياسية المتلاحقة وأنها لا تهتم بقضايا المرأة إلا عندما تلقى الحكومة الضوء عليها، وأن اهتمامها لا يقتصر إلا على أخبار الطهى والأزياء والأسرة وتربية الأبناء والتجميل.

الاتجاه الثانى: الذى يرى أن الصحافة لا تهتم بمساندة أخبار جمعيات المرأة وأنشطتها فى التوعية السياسية إلا عندما تسعى لها تلك الجمعيات. الأمر الذى دفع جمعيات المرأة للقيام بعمل دورات تدريبية للصحفيين لتدريبهم على تغطية أنشطة تلك الجمعيات بل وعمل جوائز لأحسن تحقيق صحفى فى مجال توعية المرأة. أما الصحف المحلية فلا تسعى لتلك الجمعيات إلا من أجل الحصول على مادة لصفحات الجرائد وعادة ما يسعى صحفيوا الجرائد المحلية لتلك المؤسسات لأهداف مادية كتلقى بدل نقدى.

دور التليفزيون فى التوعية السياسية للمرأة المصرية

كشفت نتائج دليل المقابلة المتعمقة عن اتجاهين:

الاتجاه الأول: والذى أجمعت عليه غالبية مفردات العينة ويرى أن التليفزيون يؤثر بدرجة كبيرة على التوعية السياسية للمرأة وخصوصاً القنوات الفضائية الخاصة التى تحظى بثقة المرأة وتحديداً البرامج الحوارية التى تسلط الضوء على الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات التى تقوم بها النساء، أما الإعلام الحكومى فهو نادراً ما يتناول قضايا المرأة ولكن من منظور أحادى دون عرض وجهات النظر المتعارضة.

الاتجاه الثانى: ويرى أن دور التليفزيون فى التوعية السياسية وتغطية أخبار جمعيات المرأة محدود وأن العلاقات الشخصية هى الفيصل الرئيسى فى مدى إقبال القنوات التليفزيونية على تغطية أخبار وأنشطة جمعيات المرأة بوجه عام وفى تنمية الوعى السياسى للمرأة بشكل خاص كجمهور مستهدف.

مدى وجود تكامل بين الصحف والتليفزيون ومؤسسات المجتمع المدنى.

أجمعت غالبية مفردات العينة بوجود حالة من الانفصال التام بين الإعلام وجمعيات المرأة وأن التعاون بينهما يقتصر على الإعلانات المدفوعة من قبل الجمعيات أو فى حالة وجود حدث كبير يشغل الرأى العام أو لطلب القائمين بالاتصال فى تلك الجمعيات للحضور والتسجيل فى البرامج.

وبالتالى فلا توجد قنوات اتصال مستمرة بين كل من وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدنى بشكل عام وجمعيات المرأة بشكل خاص إلا فى أضيق الحدود، الأمر الذى يعكس عدم إيمان الإعلام بقضايا التوعية السياسية للمرأة وعدم تضمينها فى أجندة أولوياته.